

الحركة الإسلامية في الجزائر وأزمة الديمocrاطية

(دراسة وملف وثائق تاريخي)

إبراهيم البيومي غانم

أمة برس

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٣ - ١٩٩٢ م

الناشر

أمة برس للإعلام والنشر

٤ شارع دجلة - المتفرع من شهاب - المهندسين
الدور الرابع - شقة ٩ - تليفون : ٧٠٨٥٥٦

- ١ -

البرنامج السياسي
للحركة الإسلامية للإنقاذ

نص البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، وننعوا بالله من شرور أنفسنا وسعيات أعمالنا ، من يهدى الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَوْتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَارٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَلُّا سَدِيدًا، يَصْلِحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذَنْبَكُمْ وَمَنْ يَطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزًا عَظِيمًا﴾ .

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله وكل ضلاله في النار .

مدخل :

من أهم خصائص العمل الإسلامي الهدف ؛ الجدية ، فهو منضبط شرعاً وعقلاً ومصلحة وواعية مراعاته للفطرة البشرية التي يتعامل معها . وحتى لانفع في الضلال والريح أو الشيطان في الإفراط والتفرط عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ على أساس الضوابط التالية :

١ - الالتزام بالمشروع الإسلامي ومنهجه في العدل والكافية والشمول حتى يتسعى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعُوهَا وَلَا تَتَّبِعُ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ .

٢ - توظيف العلم و المعارف واستخدام منهجه في ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وفياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هي شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف . وكل هذا تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةً فَقَدْ أُوتَى خَيْرًا كَثِيرًا﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَقَلَ رَبِّي زَدَنِي عِلْمًا﴾ .

محسن》 . وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ . ﴿وَمَنْ يَتَغَيِّرْ فِي دِينِهِ فَأُولَئِكَ هُوَ الظَّالِمُونَ﴾ .
يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين》 . وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحْكَمْ بِيَهُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَبْعَثْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكُمْ عَنْ
بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ .

ب - المخور السياسي :

السياسة في مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي السياسة الشرعية ، والتي تمثل في حكمه التدبير وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرنة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام ، واعتدال في الموقف بمنهج الصدق لأنها تقوم على الواقع بدلاً من القهر ﴿فَلَهَا تَوْنَانُ بِرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ . وقوله تعالى : ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مَذْكُورٌ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطَرٍ﴾ وتبني بالاختيار دون الاجبار لقوله تعالى : ﴿وَقُلِّ الْحَقُّ مِنْ رِبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلِيَؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلِيَكُفِرْ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَلَمْ تَكُرِهِ النَّاسُ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ . وتلتزم الشورى تفادياً للاستبداد لقوله تعالى : ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَشَارُوهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ . ولتجاوز تناقضات سياسة الأيديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق ما يلى :

أولاً : القضاء على الاستبداد ببني الشورى وإزالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ببني المساواة وبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولتفادي قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة ، وفي جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس على السواء ، للتخلص من سياسة الحرمان تعمل على وضع معايير للمسئوليات وضمان الأمانة وأداء المهام في تشجيع روح العمل الجماعي والقضاء على الأنانية والمحسوبيات والتزاعات الفردانية وكى لا تقع الجبهة في ذلك تضمن حرية التعبير وتشجع على النقد الذاتي ، وتحدد طرق الحاسبة الإدارية والسياسية والاقتصادية في كل المؤسسات والنظم ، وتوسيع الشعب وإشعاره بالمسؤولية حيال ذلك وتحفيز نظام الحسبة الإسلامية وتطبق مبدأ من أين لك هذا في حدود الشرع .

ثانياً : و لتحقيق ذلك يصير لزاماً أو مطلوباً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسي ابتداء من الميادين التالية :

أ - جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى : ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءٌ
شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ﴾ . وقوله تعالى : ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَغْنُو مِنْ أَحْسَنِ
اللَّهِ حَكْمًا لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الجزئية ليساهم كل طرف بحقه في

٣ - ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائري المسلم الناقد للمعالي ، الراغب في الخروج من ورطة الاستعمار للتخلص بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوته قناعته بإسلامه وثقته في ربه عز وجل ، ذلك الذي يساعد على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهدأً لعقربيته ومحكاً لتجربته وإستمراراً لرسالته .

وحتى لا تحيط عريته ينفي أن تبسيط المراحل ضبطاً منهاجاً مرتباً نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه في أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حبيبات القدرة والواقعية والفعالية . وباختصار إننا نطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

٤ - حفاظاً على مشروعنا السياسي من أن يبقى حبراً على ورق ، لابد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البديل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافراً لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسياً واعياً وجهداً للإرادة الكلية للشعب الجزائري عبر أجياله إلى أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهاجيتها أنها تعمل لا في معزل عن الشعب بل تتطلع دوماً من مبدأ العمل معه في كل خطوة إجرائية تاريخية ، فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده ، وهو منهاج الصحابة رضي الله عنهم عندما قالوا .. لو استعرضت بما البحر فخضته لخضناه معك ولا يتختلف من أحد .

٥ - التزاماً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقتها وموافقتها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات في ضوء الوضوح المنهجي لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية في النطاق الإسلامي الشامل والمصالح الكبرى للشعب الجزائري وثوابته ، وذلك حسماً للمواقف الارتجالية ومنعاً للتصرفات الشخصية وتلافياً للمواقف الفاقدة للوعي السياسي المطلوب والالتزام بالمنهجية والشرعية من ضوابط الجبهة .

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالي :

أ - الإطار العقائدي :

إن الشعب الجزائري شعب مسلم عريق في إسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدي والضابط الأيديولوجي للعمل السياسي في جميع مجالات الحياة . وإذا كانت الأزمة التي تجتاح العالم وتهزّ الحضارة الغربية من أقوى الأدلة على القصور الأيديولوجي الذي آلت إليه النظم والأم ، فإن الإسلام هو النطاق العقائدي الأقوم للمشروع السياسي الذي يقوى على مواجهة الأزمة لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ

الجور من حيث أن العدل هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسي .

ل - ضماناً لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصواتها الشرعية وأسلتمها شرعاً وشرعية يعاد النظر في قانون الانتخابات ، فلا توكل لغير الرائد كالسفه والصغرى وفائد العدالة الشرعية ، ولا يجر أحد على الانتخاب سواء في خدمة عسكرية أو في وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية .

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على آمنتهم ، وتنظم طرق عد الأصوات وجمعها ونقلها إلى الرأي العام الوطني والعالمي مما يضمن شرعيتها ولا يترك سبيلاً إلى الشك في صحتها وعدم تزيفها بحال من الأحوال ، وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاة .

بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل المثل للأمة والمناسبة للتعبير عن المشاركة الفعالة في تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين في مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

ج - نظور السياسة الاقتصادية :

تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مفهوم بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الانتاج والتكميل بين النوعية والكمية ، ومراعاة نمو الحاجة إليها في ضوء النمو السكاني ، والتطور الحضاري ، والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي .. بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية البلاد من التضخم والمديونية اللتين أمستا تشكلاً أخطر للتناقضات التي تواجهنا أمام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ، ولما تعرضت البلاد لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدة قرن وربع من الاستعمار كما تعرضت للضياع في فترة النظم السابقة التي أوقعت البلاد في أزمة اقتصادية تعذر فيها التوازن بين الاستهلاك والإنتاج ، حتى في أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن ، فزاد الاستهلاك وقل الإنتاج وزادت الحاجة إلى استيراد المواد الاستهلاكية ، والإمعان في التبعية الاقتصادية .

ولتعرض البلاد إلى سياسة خنق الحريات ، والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الإنمائية وتخلف المنظومة التربوية ، تعرضت لفائد همش الطاقات البشرية ، ولانخفاض مستوى التعليم وسدادة الخبرات وتعطيل المشاريع الانتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى . فقللت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمط العطالة مما زاد التضخم استفحلاً ، والتناقضات الاقتصادية تفاقماً ، وجعل النظام الحالى يفقد القدرة على السيطرة على أوضاع اقتصاد متدهور .

الإصلاح ابتداء من المجلس الوطني وسائر المجالس الولاية والبلدية حتى يصبح جميعها قائماً على الشريعة التي يتبناها الشعب الجزائري المسلم من خلال قناعتها .

ب - إصلاح الجهاز التنفيذي في الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

ج - إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقى بها إلى حماية البلاد والعباد من أي خطر يمس بالسيادة أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبرى .

د - إصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل فهر أو تعسف وتوئم لمصلحة الأمة في ضوء رسالتها وفي نطاق حرياتها التي أقرها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

ه - إصلاح المنظومة الإعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية ، بوعي سياسي ثقافي حضاري يتجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافي الذي ما زالت هدفاً له .

و - إصلاح المنظومة الاقتصادية توزيعاً وظيفياً وسياسياً واقتصادياً وحضارياً لإعادة النظر في سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات .

ز - إصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حد للاحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع .

ح - إصلاح المنظومة الإدارية لتسخير المهام وضمان سير المصالح وكفالة ، الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال .

ط - إعادة النظر في السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحي وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتي والتتصدير المناسبين لكل من السوق الداخلية والخارجية .

ى - إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوي واستيعاب جميع الأعمار وكفالة حقوقهم في الحد الأعلى من جودة التحصيل أو النوعية التربوية التي يطمحون إليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين في حمل الرسالة ، وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل .

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهيكلها ومؤسساتها يتم الإصلاح الشامل للنظام السياسي في نطاق الحل الذي يمثل سياسة التغيير كما تحدده الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ك - إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضي كما حدّته الشريعة الإسلامية ، لتوفير مناخ العدل الرباني الذي لا تشوبه شائنة الظلم ولا تشينه شائنة

وتنوع في التضاريس .. بالإضافة إلى أن الجزائري بطبعه مرتبط بأرضه ارتباطاً نفسياً وعضوياً جعله من أنجح الفلاحين إنتاجاً نوعاً وكما ، مما در على البلاد أرزاها طائلة جعلها تعرف بالتصدير لأن شهر الأسواق العالمية استهلاكاً ، هذا بالنسبة لما تم إصلاحه واستغلاله في الشريط الشمالي وفي عمق الهضاب العليا من الأراضي الخصبة ، أما الهضاب العليا والأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة التي لم تستصلاح بعد لافقارها إلى سياسة واعية للرى جعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التي أدرها الله على البلاد ، مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج ، والأودية والأنهار تهدى ، فتكب في الشطوط في عمق الصحراء ، وفي البحر من الناحية الشمالية .

إن السياسة الزراعية التي أخلت الأرض من فلاحها وضيّعت الوقت على الأمة والبلاد بعد إنجاز السدود وتحويل الثروة المالية إلى الأراضي التي تطلبها ، ورُطِّ البلاد في تخلف زراعي لم تعرفه في تاريخها القديم والحديث .

إن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفًا توقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن استفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضي ، وذلك بإصلاحها حسب الطرق العلمية والتقييمات ذات الكفاءات والفاعليات التي قد تجعل الصحراء ترتوى بأمطار الشمال وتجعل أسواق الشمال تغنى بغالل الصحراء فإذا تكاملت الطبيعة في تنوعها ؛ كيف لا تتكامل السياسة في انتاجها وفق الحاجات الاستهلاكية والأسواق العالمية ، فعندما توفر الجودة للمتنوّج الزراعي تقوى الخطوط للتفوق في الأسواق العالمية للمتنوّج الزراعي .

وتلخص الجهود السياسية الزراعية للجهة الإسلامية للإنقاذ في الإجراءات التالية بعون الله وتوفيقه :

أ - تصاغ السياسة الزراعية في السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصباً من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبراً من الأرض طرقه الله من سبع أراضين » رواه البخاري ومسلم عن عائشة .

ب - جدية استصلاح الأراضي بالطرق الفنية التكنولوجية وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والحظوة وسائر حالات التعسف والظلم ، أى أن يكون توزيع الأرض عادلاً وفق المعايير التي تحدد بعد في نطاق الشرع .

ج - العناية بتربيـة المـواشـى حيث تستـغـنىـ الـبـلـادـ فـيـ أـقـرـبـ وـقـتـ مـمـكـنـ عـنـ اـسـتـيرـادـ الـلـحـومـ وـالـأـلـبـانـ وـمـشـقـاتـهـ .

د - إعادة النظر في سياسة التوزيع والتسيير في الداخل والخارج .

إن سياسة التصنيع التي انطلقت من المركبات الصناعية الكبيرة والمصانع التي تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة ، وخبرات عالية مستعارة ، وإنتاج غير كاف في جودته وفي وفرته ، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاد إلى إفلاس اقتصادي خطير ، فإذا لم تكن الصناعة مبنية على الاكتفاء الذاتي سواء في التشغيل أو الاستهلاك أو التصنيع فإن هذه الصناعة لن تربينا إلا فقرًا وإمعاناً في التبعية وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الاقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاد وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات ... بالإضافة إلى ما سبق سوء التسيير وضياع التسويق .

إن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة خاصة في شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثي السكان شباباً - أقل من ثلاثين سنة - فإذا لم تكن السياسة الاقتصادية قادرة على التكريس المالي في ميزانية الدولة مما يجعل الاستثمار في مستوى الحاجات المستقبلية لإعداد شروط الاستقبال في مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف ، يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذي يتهددها بالبطالة والفقير المفضي إلى الهمأشية الحضارية .

لهذه الأسباب كلها تلخص الجهد السياسي الاقتصادي في المحاور التالية :

١ - وضع سياسة رشيدة للزراعة .

٢ - إعادة النظر في سياسة التصنيع الحالية كي تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب .

٣ - إعادة النظر في التجارة وهيكلها وسياساتها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك .

٤ - إعادة النظر في السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال القرار السياسي سواء بالداخل أو في الخارج .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهي تطلق من منطلق إسلامي للإنقاذ الإنسان والحضارة تعتبر الاقتصاد سواء في انتاجه أو استهلاكه وسواء في استثماره الاستهلاكي أو الحضاري الأشمل ، ما هي إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقي به إلى ما يطمح إليه من سعادة في الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائد والأيديولوجي الاقتصادي تعالج المحاور التالية في نموذج اقتصادي إسلامي في جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الإنمائية الشاملة .

١ - الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد ، وذلك لما منحها الله من سعة في المساحة واعتدال في المناخ

غير أن الصناعة في منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضي ، بل بالعكس تعمل على مساندتها والتكامل معها ، ولا تكون على حساب الإنسان المسلم في قيمته وقيمة نفسه ومكانته كالذى يحدث في البلدان الرأسمالية في أمريكا وغيرها ، أو الذى يحدث في البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها ، وإنما هي صناعة للإنسان الصانع للذاتية حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجالات السلمية ، أو للضروريات العسكرية لحماية حمى أمّة لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وحماية الحق والحربيات في العالم .

وتلخص السياسة الصناعية في المعاور التالية :

- ١ - جعل الصناعة في الجزائر تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها .
- ٢ - لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الإكثار من مناصب الشغل ، عن طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، على أن توظف هذه المراكز في ضوء حاجات البلاد الاستهلاكية إلى حد الكفاية دون أن تفتقر إلى المواد الأولية الأجنبية ، التي تتعارض مع مبدأ الاستقلالية الاقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة في إنتاجها وت تصنيعها ، على أن لا تكون على حساب النوعية .
- ٣ - تشجيع التنوع الوظيفي للهيئات الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الاكتفاء الذاتي فيشغل بعضها بعضاً في سلسلة محكمة حلقاتها ، منسقة وظائفها ، متوازنة إنتاجيتها ، متباوحة أدواتها بالقدر الذي يكفي البلاد مؤونة الحاجة إلى الخارج .
- ٤ - إحياء الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربوية الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبى حاجة البلاد إلى النهضة الصناعية .
- ٥ - مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متکيفة مع مستجدات التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء في التسلح أو في التسويق أو في الاستهلاك .
- ٦ - إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على إعداد ذوى الكفاءات العليا والمعبريات المتفوقة من العلماء والتقنيين وذوى التخصصات الدقيقة سواء في العلم أو في التكنولوجيا خاصة في علوم الصناعة أو مالها علاقة بها كالفيزياء والرياضيات والكيمياء ، ومختلف أشكال الهندسات المعمارية والفضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والإبداع .
- ٧ - وإذا كان تسخير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الإسلامية تقضي بأن تسوده روح الجماعة عن طريق التشوري والاحترام المتبدل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع

هـ - تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كي لا يتعرض مبتوجها إلى إتلاف .

و - إنشاء الخازن الكبير لخزن المنتوجات الزراعية إحتياطاً وحسباً للأرمات والخروب والعامات .

ز - وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة أو العكس .

إن السياسة التي لا تأخذ بعين الاعتبار سنين القحط في سنين الرخاء سياسة عمياء ، ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى : ﴿ تررعن سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سبله إلا قليلاً ما تأكلون ﴾ .

ح - إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية في مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

ط - إرجاع ثقة الجزائري بنفسه ومساعدة له على رفع مستوى الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد إلى أرقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفي حالة ما إذا كانت وسائل الاستقبال غير كافية تدعم وتشري وتساند بما يكون محققاً للمراد .

ي - وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعي حتى تكون الزراعة في بلادنا في مستوى التطور الإسلامي والتكنولوجي للبلدان التي تنافستنا في الأسواق العالمية ، باعتبار أن نوعية الإنتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها ، مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلاً من تسويقها في الخارج ، فلا تكون التجارة على حساب الزراعة .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ تحدد العوامل الأساسية المؤثرة في الميدان الزراعي سلباً أو إيجاباً فذلكم فقط في مجال عالم الأسباب ، وهى تدرك أن توبة الشعب الجزائري والتي تجسدتها هذه الروح التي انطلقت من أعماق ضميره في شوق إلى العودة للإسلام ، فإن الله سبحانه وتعالى قادر بذلك أن يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضلاته لقوله تعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾ على أن ذلك لا يبرر الاتكالية وعدم الجد في توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام « اعقلها وتوكل » .

٢ - الصناعة :

فى بلد يطمح شعبه إلى وضع حد للتبعية ، ويأمره دينه بإعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

و مكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التي تنهجها الجبهة .

٣ - التجارة :

التجارة كما تصورها الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي شرطين الاقتصاد ، فيها يوظف الاتساع وعن طريقها توجه الثروات و بواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية في نطاق الشريعة الإسلامية والمصالح المتباينة ، فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك كما لا يكون العكس ، ويكون ربع البائع على الزبون ولا يصح العكس أيضا لقوله تعالى : « ولا تبخسوا الناس أشياءهم » . ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار ». لتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الطرق التالية :

أولاً : إصلاح المنظومة التجارية بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفليات الاقتصادية كالغش وإنحسار الميزان وبيع الغرر .. لقوله عليه الصلاة والسلام « من غشنا فليس منا » .

ثانياً : إعادة ترتيب التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثاً : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وإزالة السوق السوداء ، وتشجيع التنافس والوفرة ، وتيسير أو توفير حاجات الطلب الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية عن الأسواق الخارجية في توزيع المنتجات الوطنية .

رابعاً : إعادة النظر في سياسة التسعير مقاومة الغلاء والتضخم وفقاً للقاعدة - لا ضرر ولا ضرار .

خامساً : التوفيق بين البيع والشراء . ويتم حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم .

سادساً : إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة .

سابعاً : إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية في إبرام العقود التجارية وتنظيم الشركات ، وضبط المعاملات في كل مستويات الحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات .

ثامناً : إيجاد المؤسسات الإعلامية الاقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمنتجين والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الاستهلاكية ومركز توزيعها وطرق الحصول عليها ، قصد تسهيل التبادل التجاري بين المستهلك والمنتج حتى يجد كل

العاملين في المؤسسة وفقاً لقوله عليه الصلاة والسلام : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

٨ - ضرورة إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه وتوفير الشروط النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية ، والنقل والترقية والمعويات والتشجيعات والسكن وسائر متطلبات الحياة الكريمة لقوله عليه الصلاة والسلام « اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » ، وكذلك قوله : « من أنسى كالأ من عمله أمسى مغوراً له » .

٩ - إعادة النظر في سياسة الجمارك في ضوء تحقيق وحدة المغرب العربي وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة للخروج من الحصار الجمركي التقليدي الذي صار عائقاً لضرورة التبادل لوظيفي للمتاجر الزراعي والصناعي ، وتبادل المصالح وتكامل الثروات والإمكانيات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى أوسع عبر البلاد الإسلامية ، وللتخلص من المضائق التي تفرضها علينا الدول المنتجة الثرية كذلك حدث لليبيا بسبب الموقف الأمريكي ، والذي حدث لقبرص لتركية ولبنان الإيراني وهو ما يثبت ضرورة التكامل الاقتصادي سواء في الاتساع أو في استهلاك على مستوى أوسع مغاربي وعربي وإسلامي دون أن نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة عميق سياسة الوحدة الإفريقية .

١٠ - إنشاء مؤسسات إدارية ذات الاعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والاكتشاف والتجديد والتطوير في مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء في الداخل أو في الخارج . وذلك برفع الحاجز الجمركي أمام هذه المبادرات وتخفيض أو إلغاء شariy من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة .

١١ - إعادة النظر في سياسة الملكية العامة لحفظها من الوضع في يد الأجنبي أو ذوى لحظة لقوله تعالى في شأن المال : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

١٢ - وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة في الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفلياً تتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

١٣ - وضع معايير لحماية المودة وحق المستهلك .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دوماً بعون الله وتوفيقه على راقبة وتحديث هذه السياسة وفق المستجدات ، ومطالب الصبرورة الإنذانية والاستهلاكية ، لمعرفة لدى ما تتحقق من الأهداف والمقاصد وال حاجات ضمن سياستها الإسلامية الشرعية الشاملة ، حتى تكون الصناعة متجهة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسي التكامل ، واكتشاف المعوقات الموات التي تظهر في الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الإنمائية الشاملة في أوانها

إنسان حاجته على قدر مستوى وكفايته .

تاسعاً : وضع جهاز استقبال إداري تقنى اقتصادى للإشراف على هذه المؤسسات .

عاشرًا : وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الاقتصاد وحمايةه بالشروط التالية :

أ - ضبط التعامل التجارى资料 على طبقاً للخارجى وفق الحاجة والوفرة في الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجى على حساب السوق الداخلية أو المنتج أو المستهلك .

ب - منع احتكار التجارة إلا في حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرها .

ج - ضرورة مراعاة التدرج في تحقيق حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادي الضرورى الذى يكون بين الصادرات والمستورات وأن تعطى الأولوية في المراحل المبكرة من هذه السياسة إلى المواد المصنعة والضرورية ، صحيحاً ومعرفياً ، لفك الحصار عن عقرية الأمة وإدارتها للمساهمة في الحفاظ على الحضارة والجهود الرسالية لؤلؤة مهمتها حيال الإنسانية . والعمل على إقرار السلم بالمفهوم الإسلامي والعدل ومناصرة الشعوب الضعيفة والأمم المتضررة من السياسة الاستعمارية والتخفيف من وطأة التخلف والفتول والجوع والمرض والجهل والضلالة ، وإن استلزم ذلكم سياسة التحالف .

د - وبخضوع ميزان الصادرات والواردات إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية البعيدة المدى كى لا تحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آنية مما يجعل سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تنصف الأحفاد وتراعي حاجتهم لزمانهم ، مما يجعل النهضة الاقتصادية والحضارية ذات النفس الطويل عبر الأجيال في المستقبل .

هـ - وضع ميزان بين الصادرات والواردات من نفس النوع لحماية المتوج الوطني مع مراعاة ضمان الجودة وأن يؤدى ذلك إلى دعم الدولة للمتوج المحلي .

و - يعتبر المتوج المصدر للخارج من أهم الميادين التي تبلور فيها إرادة الشعب الجزائري لفرض وجوده بجهده واجتهاده لكسب الثقة بالجودة مع الاعتدال في الأسعار حسب متطلبات السوق العالمية المبنية على التنافس .

ز - ضرورة إعادة النظر في العلاقات مع صندوق النقد الدولي وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة في الأزمة الحالية ، وإثارة مشكلة المديونية في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكملة ومتكملاً مع سياستها الزراعية والصناعية في نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنمو والتجاوب مع متطلبات النمو الاجتماعي والثقافي والحضاري .

٤ - المالية :

تشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التي تساعد على التحكم المنهجي في الاقتصاد قصد حماية الفروقات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقاصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية حسب الطرق التالية :

أ - إعادة النظر في القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقة الموحدة سواء في الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى بين الصادرات والواردات مما يشكل الحواجز الحقيقة للإنتاج ، على أن ذلك يخضع إلى التحديات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

ب - إعادة النظر في تعديل العملة داخلياً وخارجياً لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن في الداخل والخارج ، أو تقوية الحواجز لجهد المنتج وحماية القيم الاقتصادية . ولضمان القرار السياسي سواء في الداخل أو الخارج ، تعتمد ميزانية الدولة على المصادر التالية :

١ - الثروات الطبيعية .

٢ - المتوج الزراعي والصناعي والتجارى والاعتماد على توفير شروط الاكتفاء الذاتي وعدم الانكالية على الغير مع ضرورة ضمان العدل .

وببناء على ذلك يعاد النظر فيما يلى :

أ - سياسة الضرائب الجمركية .

ب - اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية .

جـ - وفي حالات التأمين الاقتصادي أو الاجتماعي يكون صندوق التكافل الاجتماعي والقرض الشرعى . إن الدولة التي تستلف من مواطنيها لعدلها خير من تلك التي تغتصب أموالهم أو تعتمد على أسلوب التضخم أو المديونية الخارجية .

د - تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة في الخارج ، بما في ذلك المهاجرون ، على وضع أموالهم في صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليتحقق الكفاية المطلوبة ، وهى من ضرورات الجهاد بمال ، وذلك سواء عن طريق القرض أو عن طريق التبرع أو الاستثمار ، على أن الدولة تلتزم بجميع الضمانات للحفاظ على أرزاق الناس .

هـ - إعادة النظر في سياسة البنوك قصد ضمان ثروات الدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين في إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسي سواء في الداخل أو في الخارج .

و - إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعي والنمو الاقتصادي . وبناء على ذلك تحدد في كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والأجلة ، بميزان يضمن التحسن التدريجي والنمو الاقتصادي بالسرعة المطلوبة حسب حثيات المستجدات السياسية والأحداث التاريخية سواء في الداخل أو في الخارج ، على أن سياسة الميزانية تتلزم بأن تصرف المالية ، حسب سلم الأولويات الذي يحدد حسب المستجدات باستثناء الركبة التي تصرف لما حده الشارع الحكيم لها .

ز - تعديل وسيلة الجباية التي صارت فوق مستوى طاقة المواطنين ، وصارت عاملًا من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن واغتصاب ماله ، باسم القانون والمصلحة العامة ، وકأن المصلحة العامة في إضرار المواطن وتکلیفه ما لا يطيق ، فلا بد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل .

السياسة الاجتماعية :

تطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان الذي ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرِمْنَا بْنَ آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيَّابِاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِنَا تَفْضِيلًا ﴾ وذلك بدءاً بكفالة الحقوق والحربيات ، التي كفلها الشرع الحكيم ، المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس بالتساوي لجميع الناس ، باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعي المانع للصراع الطبقى الطائفي .

ومن ثمة فإن السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تتمحور في العناصر التالية :

أ - حق الوجود :

من أبعاد التكريم الرباني للإنسان أن جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبرراً لوجوده فقال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا الْجِنَّةِ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْدِدُونَ ، مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يَطْعَمُونَ ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمُتَّقِيْنَ ﴾ .

فبرر الله الوجود بالعبادة ، ولم يبرره بالكسب ، الذي أعتبرته النظريات الحديثة ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفلياً في الكون . كما أبرز التكريم في علاقته بربه أكثر من علاقته بالأكونان التي سخرها له فقال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَاكُمْ ﴾ .

وإذا كان الإنسان بحكم التكريم هو محور الكون ، بفضل فعاليته ، فإن هذه الفعالية ليست بالفعالية الحيوانية التي لا تتجاوز حدود الاستهلاك بل هي فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو - أى الإنسان - يصير صانعاً للحضارة وليس أبداً عالة عليها . ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمه واستلابه لاستحقاقه للمكانة الأولية في الكون يقول تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَاهُمْ ﴾ . على أن الأمة مطالبة بكفالة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوی في حظوظها وبعد الحرمان من ذلك مساً بقيمة الوجود .

ب - حق الرعاية والعناية :

إن حق الرعاية والعناية في جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال وأرقى مستويات التحصيل مرتبطة بقيمة الوجود باعتباره وجوداً رسالياً تاريخياً حضارياً ومن ثمة فإن الحق في التربية حق شرعي يتضمن الواجب الذي يخول المسئولية التربوية لكل من الأم والطفل المعنى بال التربية ، ولذلك فهي حق وواجب في آن واحد لقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلْقٍ ﴾ فربط النص الشرعي بين حق الإيجاد وحق التعلم لمضمون الرسالة إشارة إلى أن الرسالة من مبررات الأخلاق ، وأن التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ولذلك فإن سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمقتضى مبدأ المساواة في الإسلام ، وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ، ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة في كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ..

١ - السياسة التعليمية :

أ - إذا كانت السياسة التعليمية جزءاً من سياسة الدولة عامة ، وإذا كانت السياسة التي تنتهجها الجبهة الإسلامية هي السياسة الشرعية في السياسة التربوية ملزمة بكل ما أرزمتها مقاصد الشرعية الإسلامية من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من في الوطن دون تمييز عنصري أو طائفى أو عرقى أو دينى أو نوعى .

ب - اعتبار التربية كما هي حق للفرد ؛ هي حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها .

ج - تحدد ميزانية التربية في نطاق ضمان العدل والتوعية معاً .

٢- ميزانية الدولة للتربية :

تحدد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

٣- التوجيه التربوي :

يتقىد بالقيم التالية :

أ - الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات .

ب - القيم الإسلامية كعدم الاختلاط ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية التي ينبغي أن تكون وفق الضوابط الشرعية .

ج - مراعاة التوظيف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية ك المجال لمساهمة الجيل المدعى ذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات في التعقيد التكنولوجي الوظيفي .

د - ضبط سياسة الامتحانات حسب هذه المعانى كلها للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنتهاء مرحلة التربية والتكوين . ولتلافق ما حصل تفتح فرص جديدة للمتراجدين فى الشارع والذين طردو من المعاهد التربوية ، إن بواسطة الامتحان وإن بغيره ،قصد كسبهم للمشروع الاقتصادي والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية إبتدراكية قصد ضمان ترقیتهم الاجتماعية .

٤- المحتوى التربوى أو المنهج :

أ - يعاد النظر في المحتويات التربوية في نطاق حاجة البلاد إلى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان التوعية التربوية المطلوبة في كل المستويات وجميع التخصصات .

ب - إعادة النظر في المحتوى التربوى من أجل تصفيته من الأيديولوجيات الغازية والمفاهيم التي تحمل قيمًا تتعارض وقيم الأمة الإسلامية وذلك لصيانته الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الإبداع .

ج - إعادة النظر في الطرق التربوية الشائعة عندنا ، والتي تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعرف بدلاً من أن تنتجهما ، وصارت تكون المتعلمين بدلاً من العلماء العارفين . وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية مع ضمان أعلى المستويات التربوية للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة إلى الخبرات الأجنبية .

٥- إعداد المعلمين :

إعادة النظر في وضع المؤسسات التربوية بإعداد المعلمين لختلف المستويات التعليمية ، وذلك

لضمان أعلى المستويات في الخبرة وأرقى النماذج في المسلكية ، باعتبار المعلم والمربى قدوة ليس فقط للامتحنه بل للأمة بأكملها . وذلك يعني إعادة الاعتبار إلى رسالة المربى وقيمه ومكانته في الأمة الإسلامية اقتداء برسول الله ﷺ من ضرورة رد الاعتبار المادى ليتكافأ مع الواجبات الجسم المطلوبة منه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة باعتبار أن الواجب يمكنه مبرره في الحقوق . فكلما زاد الطلب النوعي في المهمة زاد حق مردودها المادى والمعنوى على صاحبها .

٦- النظام الاجتماعي في المؤسسات التربوية :

أ - يعد النظام الاجتماعي في المؤسسة التربوية من أهم الشروط التربوية لتكوين شخصية التلميذ والطالب بحيث يكون المجتمع التربوي نموذجاً سليماً للأمة .

ب - ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والاجتماعية في الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الإسلامية تنمو في شكل متكامل شامل ، صحياً ونفسياً وعقلياً وثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً .

٧- السلم التعليمي من الحضانة إلى ما بعد الجامعة :

إعادة النظر في السلم التعليمي من المدرسة إلى الجامعة في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وجعل الانتقال من مرحلة إلى أخرى خاصاً للشروط التربوية لا غير . مع تعريب كل المراحل الجامعية التي لم يتم تعريتها .

٨- مرحلة الإلزام :

رفع مرحلة الإلزام إلى التعليم الثانوى .

٩- الوسائل التعليمية :

إعادة النظر في الكتب المدرسية بناءً على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

١٠- المنظومة التربوية الرياضية :

إعادة النظر في السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والأخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية .

١١- التربية الإعلامية :

إعادة النظر في جميع برامجها ومقاصدها كى تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافي إلى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة إيمانية وجذارة فنية ، تبلور فيها عبقرية الأجيال وقدرتها على الإبداع والتفوق .

١٢ - سياسة المنح في الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون ملحوظة في الجدار أو في الحاجة .

١٣ - النظام الإداري لسياسة تسيير المؤسسات في كل المستويات :

يعاد النظر في سياسة التسيير الإداري بحيث يكون ثمة اعتدال في المركبة واللامركبة ، على أن تعتمد الروح الجماعية ، ويجمع بين المعاهد التربوية والإدارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم ويخدم مصلحة البلاد .

٤ - سياسة التوظيف في الميدان التربوي والتسيير والبحث :

يعاد النظر في سياسة التوظيف في الحقل التربوي سواء في التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق النوعية .

ج - حق الانتخاب والترشيح والمشاركة في التسيير :

إن الإسلام دين الحرية ، باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسؤولية من حيث هي تعبير على الإرادة الحية الوعية القائمة على القناعة الإيمانية والمناعة الأخلاقية الوجدانية من ذلك قوله تعالى : ﴿فطر الله التي فطر الناس عليها لا تبدل خلق الله﴾ وقوله عليه السلام : «كل مولود يولد على الفطرة» وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراز» فالإنسان بناء على هذا المنظور العميق الإسلامي للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولاً وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية :

١ - حقه في الانتخاب أو اختيار القيادة .

٢ - إن حقه في الانتخاب يخوله حقاً للترشح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية : الإسلام - العدالة - القدوة - الكفاءة أو الجدارة - الميل الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضعية التي تتطلبها المستجدات .

٣ - حقه في التسيير ، وهو تولي المسؤوليات الإدارية والمهنية ، وهي تقوم على التقوى والجدارة والسلوكية لغير . فبموجب ذلك يكون الموظف أو المعين للمؤسسات مسؤولاً أمام الله ومسئولاً أمام الأمة ومسئولاً أمام المصلحة التي يشرف عليها أو يكون عنصراً مسؤولاً منها ، وذلك حتى لا تضيع الأمانات بضياع المسؤولية قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْتُوا الْأَمَانَاتَ إِلَى أَهْلِهَا﴾ وقال عليه الصلاة والسلام : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» .

٤ - توفر الثقة بموجب اشتغال الشخصية المسئولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعي والأخلاقي ، المهني والسياسي .

د - إفساح المجال للمبادرة :

لتكون الأمة في مستوى مواجهة المستجدات السياسية والاقتصادية ، والثقافية والحضارية ، لابد من فك القيد الذي قفست على روح المبادرة في شعبنا العصامي الذي كاد يحال إلى اتكلالية خطيرة لابد من الحريات التي تفسح المجال أمام المبادرات الانتاجية الإبداعية في جميع مجالات الحياة ، وهو شرط نفسي تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التي تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ .

هـ - ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال :

إن الإسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ، ومن ضرورياتها كفل الإسلام الضرورات الخمس والتي لا يمكن الإنسان إلا بها وهي :

- ١ - كفالة الدين .
- ٢ - النفس .
- ٣ - العقل .
- ٤ - العرض .
- ٥ - المال .

فكفالة هذه الضرورات توفر شرطاً نفسياً لا يمكن الاستقرار إلا به .

و - إصلاح الأسرة الجزائرية في نطاق الشريعة الإسلامية :

إنني الإسلام بالأسرة عنابة لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام ، لا قديماً ولا حديثاً ، وذلكم لخطورة وظيفتها في الأمة ونحمل هذه العناية فيما يلي :

- ١ - الرعاية والعنابة بالطفل إلى سن الرشد .
- ٢ - ضمان التكافل الاجتماعي إلى حد الإيثار .

٣ - ضمان التماسك الاجتماعي بواسطة التماسك الأسري ، وإذا استعملت الأسرة على هذه الخصائص وأدت هذه المهام في مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول عليه السلام إلى اليوم فإن ذلك ليعد من أهم نتائج اهتمام الشرع بها ، ولئن تعرضت الأسرة إلى التضرر من جراء ظروف الاستعمار بشكله القديم والحديث فإنها لم تستسلم لسياسته ، وبفضلها استطاع الشعب الجزائري أن يواجهه في غياب الدولة وأن يثور في وجه الأعداء ، ونتيجة لما تعرضت له الأسرة من سياسة التعذيب والاحتلال والفقر والجهل

فإن إصلاحها ليعد من أوسع ميادين سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولذلك فهي تقترب إزالة العقبات التالية :

أ - توفير الشغل لأصحاب الأسر لإيقاف الهجرة التي اتخدت سبلاً لفكك الأسرة .

ب - إعادة النظر في سياسة الإسكان لتوفير المسكن الكريم لبيت الروحية منعاً للتشرد وسائر آفات غياب السكن التي عرفه البلاد ، بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشبيب عمرانه وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التي تلبيها ضرورة نمو السكاني في مرحلة النمو الشامل .

جـ - العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم إلى بلادهم وذلك بتوفير ما يجعلهم يلجمون إلى الغربة ويتجرون عن مراتتها وغصة آلامها ووحشة البعد عن الوطن .

د - العناية بالأم ، خاصة التي ترعى الأطفال ، تُسْعَفُ - في حالة الضرورة - بمساعدة توظيف ذلك ، وتعطى منحة للأمومة حيث يعتبر عملها البيئي وظيفة اجتماعية وتربوية تقاضي عليها جرادة بنفس المستوى الذي يتقادها العامل في العمل أو الحقل أو غيرهما ، مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدران بالنسبة إلى التربية البيتية ، ويقوم بمهمة التوظيف والإشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الاجتماعي يضمن جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية ...

هـ - العناية بالمرأة نظراً لسمعة المرأة المسلمة التي اكتسبتها في عهد الرسول ﷺ بما توصلت إليه من نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضي الله عنها بعلمها - حتى كانت راوية لأكثر من ألفي حديث - ومشاركتهن مع رسول الله في غزوته و موقف أم سلمة بالحدبية ، مما دل على وعيها السياسي ، وفي عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعصرية النابغات في الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفي عهود كثيرة استماتتهن في المواقف الجهادية في المغرب والأندلس وفي عهد الاحتلال الجزائري وثورة نوفمبر التي برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحييت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها في هذه المرحلة وقد أصبحت تثلل أكثر من ثلثي نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد في الخطبة الاممية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية :

١ - رفع مستوى العقائد وجودة تكوينها المслكي .

٢ - رفع مستوى وعيها السياسي والتربيوي والحضاري .

٣ - إعادة الاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى.

٤ - توعية المجتمع كي يدرك أهمية طاقتها وعظم رسالتها.

من أجل ذلك كان الإسلام وما يزال الدين الذي لم يميز المرأة عن أخيها الرجل بكل ما كرم به الإنسان وشرفه وفضله قوله عليه الصلاة والسلام : « النساء شقائق الرجال » وقوله عليه ﷺ « استوصوا بالنساء خيراً » .

و - إعادة النظر في سياسة المنح العائلية خاصة للعمال أو الذين مستوى دخلهم لا يكفي لضمان الضروري من الغذاء .

ز - رفع مستوى جرادة التقاعدin الذين جمدت جرایاتهم وصارت لا تكفي ، أمام التضخم الذي آلت إليه البلاد ، وأرامل الشهداء وذوى الحقوق .

ح - العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد جرایات تكون في مستوى كفالتهم الاجتماعية التي تحفظ لهم كرامتهم وتحل لهم في مأمن من الضياع أو الإهمال أو التفريط مما يجعلهم يشعرون بدفء احتضان أمّهم لهم . والجدير باللاحظة أن هذه العناية لجميع المستحقين - يجب أن تكون - بدون ميز نوعي أو عنصري أو طائفى أو دينى .

ط - إعادة النظر في سياسة السجون وطرق معاملة المساجين لضمان كرامتهم ورعايتها جسمياً ونفسياً واجتماعياً وتربوياً : إسلامياً وعرفياً ومهنياً ، وإعدادهم للاندماج الوظيفي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم .

ي - وضع ميزان بين الحرادة المناسبة للجهاد والخبرة وبين القدرة الشرائية التي تستجيب للحاجات الاستهلاكية عموماً .

ز - الإصلاح الاجتماعي الشامل :

بعد نظام الحسبة في الإسلام من أحکم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس في الميادين التالية :

١ - الشارع .

٢ - السوق .

٣ - المصنع .

٤ - الحقل .

٥ - الإداره .

٦ - المسجد .

وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذي يعين من طرف القضاء

يستتب النظام وتتوفر شروط الوئام وتصانع المصانع والآداب العامة ، والقيم والشيم ، وترقى الأمة إلى ما ترمي إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحاء .

ح- السياسة الصحية :

إن الصحة والعناية بها ضرورية لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة وسائر العاهات التي تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لtribية أجيال يكونون محققين لما ترمي إليه الآية الكريمة في قوله تعالى : ﴿أَشْدَادُهُمْ عَلَى الْكُفَّارِ رَحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾ وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُمْ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُمْ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالجِنْسِ﴾ وقوله تعالى : ﴿إِنْ خَيْرٌ مِّنْ أَسْتَأْجَرْتُ الْقَوِيَ الْأَمِينَ﴾ وقوله عليه السلام : «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير» وللعناية بالمرضى وكفالة علاجهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي . ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية :

١ - رفع مستوى الوعي الصحي التربوي في جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائل الإعلام ، مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر فيها من عاهات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية كالأطباء المختصين ومراكز الاستقبال والخبراء في التمريض والإسعاف بأنجح الطرق وأسلتها ، ووسائل النقل الجيد ، وإن أدى ذلك إلى تخصيص أسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم .

٢ - وضع علامات على صدر المريض بالسيدا^(١) لكي يحذر منه الناس . ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية ، فإذا كان مصاباً بأى مرض معد يتوجب الاحتياط بالنسبة له في حالة الضرورة يحجر منها لانتشار الجراثيم ونقلها لغيره خاصة إذا كان معلماً للأطفال أو طبيباً يحافظ على المرضى أو تاجرًا يحافظ على زبائنه .

٣ - إعادة النظر في نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة بالنظافة المادية والأخلاق وحسن أداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها .

٤ - وضع طريقة تكاملية بين الطب المجاني والطب الخاص ، مما يجعلهما يتكاملان في منظومة صحية عادلة لا يغرن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أحbir .

٥ - توفير الدواء مع تدعيمه كي لا يقتصر على شرائه فقير .

٦ - توفير الأجهزة التكنولوجية المناسبة مع تطور علوم الطب والإكتار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الصحي ، حتى يشمل جميع

(١) السيدا : الإيدز .

التخصصات والمراكز « الشبه طيبة » ، وهو ما يساعد على إيجاد مناصب للشغل دون أن تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعي والتطور الحضاري .

٧ - تطوير وسائل الانتاج الصيدلى ومخابر البحث كى تحقق البلاد كفایتها التى هي شرط فى استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها .

٨ - إكثار من المستوصفات حتى تتوارد في كل الأحياء .

الخور الثقافي والحضاري :

إن السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتلخص في حماية الأمة من الغزو الثقافي والقهر الحضاري مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بشقاوتها الإسلامية وحضارتها خاصة فيما يلى :

أ - الدين وشرعيته .

ب - الأخلاق الإسلامية وقيمتها .

ج - الفكر الإسلامي وعقريته .

د - حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية وإثرافاتها .

وهي ثقافة تكامل فيها العقل مع الشرع ، والأخلاق مع الفن والعلم ، نظرياً وتطبيقياً ، إنها ثقافة خبرة أمة ، وإبرهاصة تاريخها وخلافة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكتوز التاريخية والأفق المستقبلية حيث تصبيع مجالاً تترعرع به أجيال من العبرية . إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرىت للناس . أمة الرسالة أمة الحضارة .

وخلاله القول فإن هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية:

١ - ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هي أمة ذات استحقاق حياة العزة ، حياة المشاركة الفعالة في الجهد الحضاري على أوسع مدى وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبرية .

٢ - ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الإسلامي كنظام حياة ضامن السعادة في الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذي سبق ذكره .

٣ - إعادة الاعتبار إلى العلم وتقنياته حتى يعود إلى مكانته في الأمة تلك التي أعطاها له القرآن الكريم والسنّة برد الاعتبار إلى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم أولو الأمر ، فلا يلي أمر عظيم من أمور الأمة إلا بعد استشارتهم ، وفي ضوء حكمتهم ، وفي نطاق توجيهاتهم ، ما أطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبيتوا .

تعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على إصلاح ما يلي :

١ - الصحف على اختلافها من يومية وإسبوعية إلى شهرية أو دورية ، تشجعها على كشف الحقائق والبحث عنها وعرضها بمواضيعها على معرفة واقع البلد في مختلف المجالات ، وحتى على مستوى العالم ، بل تذهب سياسة الجبهة إلى أبعد من ذلك فتشجعها (أى الصحافة) على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام الأجنبية كى تستعيد ثقة الشعب بها على اختلاف مستويات الثقافة وذلك لضمان حصانة الصحافي وإعادة الاعتبار إليه بناءً على أهمية رسالته المذكورة آنفًا .

٢ - تشجيع التخصص في الصحافة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية سواء في الداخل أو في الخارج .

إن العموميات التي تطغى على الأسلوب الصحفي في بلادنا أمسى من أخطر عوامل سيطرة العموميات والمستوى الرديء الثقافي ، والذهاب بالوعي السياسي والحضارى ، إن تجاهيل الشعب الجزائري في إسلامه وعملية تشويهه قصد تغييره وتحريفه لم ين أخطر السياسات الاستعمارية التي شدت على الإسلام أيام الاستعمار وما تزال إلى اليوم ، ولذلك تلتف الجبهة نظر الشعب الجزائري الغور على دينه إلى ضرورة إنشاء جرائد وصحف تكون في مستوى وظيفة الدعوة الإسلامية المعطلة وترشيد صحوته المظفرة ، وإجلاء الحقائق لجراته في الإنقاذ للأمة والإنسانية والتصدى لخصوصه ووضع حد لتضليلهم وتزويرهم وتخدير الرأى العام وتائيه على الإسلام والمسلمين . إن غياب الصحافة الإسلامية الحرة ترك ثغرة خطيرة تند منها الغزو الثقافي والتوجيه الغرض لعرقلة سير النهضة الإسلامية التي هيئت الشعوب لحمل لوائهما وانطلقت الأمة بجدية لتحقيق آمالها بعد إزالة آلامها حداً لسياسة استعمارية تركتها ضحية لخططها الماكنة وأغراضها الحاقدة .

إن من يريد الغناء في كل وقت يجده ، ومن يريد الأفلام يلقاها ، وأما من يريد أن يبحث عن دينه كى يفقهه أو يشد علمًا كى يتعلمه ويتنفع به لا يجدهما ، لأن وسائل الإعلام ضاقت وأوصدت نوافذها أمام طلاب الحرية والحقيقة والراغبين في الإسلام والشريعة والباحثين عن العلم والتقنية .

ولفادى هذه الأوضاع المتردية ترى سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحها كى تصبح صالحة تربويًا ، ومصلحة اجتماعية ، ومقنعة عقائديًا وفكريًا ومشوقة أدبيًا وفنية . فلا يكون الجمال على حساب الحقيقة ولا تكون الأخبار على حساب الحقيقة ولا يكون التوجيه على حساب الأمانة .

٣ - ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكتفاعات وأعلى الخبرات وأرقى التقنيات كى تكون في المستوى الحق للمراد من الحرية الإعلامية .

٤ - تشجيع تعليم استعمال اللغة الوطنية في سائر أنحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفظاً على وحدة القطر ، ولأنها لغة القرآن والسنة ، وهذا لا يعني نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب وإثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعاً من موانع التصدع لوحدتنا ، وحامى حمى الأمة الثقافي والحضاري من الغزو الفكري والحضارى ، ومصدراً من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلد ضمن لأجيالها مستقبلاً مزدهراً تطورت فيه أصالته وتفوقت بالتجدد عبقريته ، ليكون من ورثة الرسالة وبناء الحضارة ، وتحقيقاً لذلك يعاد النظر فيما يلى :

١ - البرمجة الإذاعية والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكم الثقافية والمسرح .

٢ - مرکبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ - تشجيع المجالات العلمية المتخصصة وال العامة .

٤ - توفير الكتاب الإسلامي والعلمى والتقنى مما يجعل المكتبات فى مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكم البحث .

إن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ هي الميدان الذى تتجسد فيه حرية التعبير ، وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى ، من حيث هي نافذة على العالم ناقلة لأخباره ، معرفة بأحداثه ووصلة لعلومه وعارفه وتقنياته فى أحدث أطواره ، على أن الحاق الذى عانت منه الأمة فى البلاد حرمتها من حقها فى حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم كى تعيش ظروفه وتستغل علومه وتقنياته وتوظف أجواد فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات عبقريته ، وتواكب تطوره ، اكتشافاته ودرك أرقى مستويات وعي الحضارى والتربوى مما يساعدها على التجاوب المشر ورؤهلها للمشاركة الفعالة فى حل مشكلات الإنسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والندود عن كل المسلمين شعوباً وأمة .

ولذلك فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة مرحلة من أعلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ومن ثمة يعد الإعلام شرائين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ، الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة ، لاتعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الربانية ، ولا تأخذ إلا ما صبح من علوم وتقنية ولا تستورد إلا ماجد ما يصلح لواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافي والحضارى المهز للإرهادات التى تجعل عبقرية أجيالنا متحققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ، ومن ثمة فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتحفيض للأخبار وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبلغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك

حمى وطنه ، على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير في ترصدات^(١) لتنمية الخبرة ، تم في ظروف مناسبة للتدريب .

١٠ - ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الأخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التي تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزائر ليكونوا في مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة ، وبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى : ﴿وَأَعْدُوا لَهُمْ مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ لأنه إذا أردت السلم فاستعد للحرب .

إن الجيش الجزائري عريق في تاريخه وأمجاده ، جديد في نشأته وخبراته ، يحتاج إلى جهود جبارية من التدريب والخبرة كي يستعيد مكانته ويصبح في المستوى المطلوب الذي تفرضه القيمة الاستراتيجية ، برقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تُحدد في نطاق المطالب التالية :

١ - مكانة الجزائر وسمعتها في العالم .
٢ - منهجها الاعتدالي في الموقف والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحريرية والاقتصادية والاجتماعية ، التاريخية والحضارية .
٣ - معاملاتها الاقتصادية والسياسية الرائحة ، تُحدد ضمن السياسة الشرعية الإسلامية ، وبذلك تكون الجزائر في عون كل قضية عادلة ، ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها ، وعلى استعداد لتدعم الوراث والسلام بمفهوميهما الإسلامي ، واستقرار العالم ما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر في إزدهارها .

إن الإسلام يمثل أثقل وزن عقائدى في العالم ، وأقوى محرك لضمير الإنسانية ، وأقدر إحياء له وأعظم رسالة ربانية لهدایة البشرية ، وأثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكون الإنسان وأعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فإن السياسة الخارجية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر حماية حقوق الإنسان كما جاءت في القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها وبذل أقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات ، كالتمييز العنصري والتعدى وبشاشة الأسر وختن حريته في التعبير وسوء معاملته ، مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته لقوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رحمة لِلْعَالَمِين﴾ .

* * *

(١) يعني : برامج (كما يقول أهل الجزائر) .

الجيش

إن الجيش الجزائري ذو شهرة تاريخية ، فلما وصلت إليها أشهر جيوش العالم ، لقد قام كحامى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله وحامى حمى دار الإسلام برجائه ، وحامل لواء الجهاد للذود بن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهيبة والمنعة فكان يحمى حماها وبالغاً صداتها ...

ولن انكسرت شوكته بعد الغزو ، وأخذت سلطته بعد العز ، فإن الشعب الجزائري لم يستسلم بهائياً بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة أبدى فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرة على الستمرار حاملاً لواء الجهاد ، إلى أن حق الله له الانتصار على الاستعمار وافتتح حرريته واستقلاله استعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه .. فيبيت الثورات وأحداث ثورة التحرير أن شعبنا عيش ، وجيشنا شعب .

ولكي يبقى كذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة إصلاحه كي يستعيد سمعته التاريخية قدرته القتالية كما يلى :

- ١ - إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية حيث يضير إيمان أول مواصفاته .
- ٢ - أخلاقه التي تجعله شجاعاً أياً وأميناً على المسؤوليات غيرها على المصالح صادقاً في العهد بتأليهه .
- ٣ - رفع مستوى خبرته العسكرية العلمية والتكنولوجية .
- ٤ - تطوير عتاده وتجديه تدريجياً على جودة استخدامه .
- ٥ - إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات القيادية العسكرية في سوء التطور العلمي والتكنولوجي العسكري في كل مجالات الصراع الأرضي والبحري والجوى الفضائي .
- ٦ - إحداث الصناعة العسكرية التي تكون في المستوى المضارى المطلوب .
- ٧ - تشجيع البحث والاكتشاف في المجال العسكري .
- ٨ - ترفع الجيش عن التورط في القضايا السياسية ، كي يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما جعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجداراته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .
- ٩ - لكي لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي بعد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكري الذى يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن